

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ
أَنفُسُنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلِلٌ لَهُ وَمِنْ
يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

وَبَعْدَ فَهَذِهِ مَطْوِيَّاتِ عَبَارَةٍ عَنْ سَلْسَةِ فَتاوِيِّ لِكَبَارِ الْعُلَمَاءِ
فِي مَسَائِلِ الصِّيَامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا وَالَّتِي يَحْتَاجُهَا كُلُّ مُسْلِمٍ
وَمُسْلِمَةٍ . نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بَهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

هَلْ وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُعَاءً خَاصًّا
يَقُولُهُ مِنْ رَأْيِ الْهَلَالِ؟ وَهَلْ يُحُوزُ لِمَنْ سَمِعَ خَيْرَ الْهَلَالِ أَنَّ
يَدْعُو بِهِ وَلَوْلَاهُ لَمْ يَرِدْ الْهَلَالُ؟

الجواب: نعم يقول: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَهْلِهِ عَلَيْنَا بِالْيَمِينِ
وَالْإِيمَانِ، وَالسَّلَامَ وَالإِسْلَامَ، وَالتَّوْفِيقَ لِمَا تَحْبِبُهُ وَتَرْضَاهُ، رَبِّ
وَرَبِّكَ اللَّهُ، هَلَالٌ خَيْرٌ وَرَشْدٌ، فَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ حَدِيثَانِ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمَا مَقَالٌ قَلِيلٌ . وَظَاهِرُ
الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَدْعُى بِهِذَا الدُّعَاءِ إِلَّا حِينَ رَؤْيَا الْهَلَالِ، أَمَّا مِنْ
سَمِعَ بِهِ وَلَمْ يَرِدْ، فَإِنَّهُ لَا يُشْرِعُ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ .

مجموع فتاوى ابن عثيمين(١٩/٣٨)

فِي بَعْضِ بَلَادِ الْمُسْلِمِينَ يَعْمَدُ النَّاسُ إِلَى الصِّيَامِ دُونَ اعْتِمَادِ
عَلَى رَؤْيَا الْهَلَالِ، وَإِنَّمَا يَكْتَفِيُونَ بِالْتَّقاوِيمِ، فَمَا حَكْمُ ذَلِكَ؟ .

الجواب: قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمِينَ يَصُومُوا
(لَرَؤْيَا الْهَلَالِ) وَيَفْطُرُوا لَرَؤْيَتِهِ، فَإِنْ غَمَ عَلَيْهِمْ أَكْمَلُوا الْعَدَةِ

١

ثلاثين) متفق عليه ،

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (إِنَّ أَمَّةً أَمْيَةً لَا نَكْتُبُ وَلَا
نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكُذا وَهَكُذا وَهَكُذا . وَخَنْسٌ إِبَاهَةٌ فِي الشَّالِّهِ
وَقَالَ: الشَّهْرُ هَكُذا وَهَكُذا وَهَكُذا . وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ كَلْهَا) .
يَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تَسْعَاً وَعَشْرِينَ، وَيَكُونُ ثَلَاثِينَ،
وَثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبَخْرَارِ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (صُومُوا لَرَؤْيَتِهِ وَافْطُرُوا
لَرَؤْيَتِهِ، فَإِنْ غَمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عَدَةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ) وَقَالَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تَكْمِلُوا
الْعَدَةَ، وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تَكْمِلُوا الْعَدَةَ) [

النَّسَائِيُّ] . وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهَا تَدْلِي
عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالرَّؤْيَا، أَوْ إِكْمَالِ الْعَدَةِ عِنْدِ دُمُّ الرَّؤْيَا،
كَمَا تَدْلِي عَلَى أَنَّهُ لَا يُحُوزُ اعْتِمَادَ الْحِسَابِ فِي ذَلِكَ،
وَقَدْ حَكَى شِيخُ الْإِسْلَامِ أَبِي تَمِيمَةَ رَحْمَهُ اللَّهُ إِجَامًا أَهْلَ الْعِلْمِ
عَلَى أَنَّهُ لَا يُحُوزُ الْاعْتِمَادَ عَلَى الْحِسَابِ فِي إِثْبَاتِ الْأَهْلَةِ .
انتَهَى، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا رِيبَ فِيهِ . وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيقِ .

مجموع فتاوى ابن باز (١١٨ / ١٥)

صَامَ يَوْمُ الشَّكِ بِدُونِ رَؤْيَا..، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ صِيَامِ فَهْلِ
صُومَهُ صَحِيحٌ؟

السُّؤَالُ: مَا حَكْمُ مِنْ صَامَ الْيَوْمَ الْآخِرِ مِنْ شَعْبَانَ وَلَمْ يَجِمِعْ
عُلَمَاءُ الْبَلَدِ عَلَى ثَبُوتِ الرَّؤْيَا لِشَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ ثَبَتَ لَهُمْ
ذَلِكَ فِيمَا بَعْدِهِ، كَمَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي الْمُلْكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
هَذَا الْعَامِ ١٤٠٤هـ، وَقَدْ صَامَهُ بَعْضُ النَّاسِ لَرَؤْيَتِهِمْ هَلَالَ
رَمَضَانَ، أَوْ لَمْ لَهُمْ ثَقَةٌ مِنْ رَأَاهُ وَكَانَ وَقْتُ صِيَامِهِمْ

٣

صَحِيحًا، كَمَا ثَبَتَ فِيمَا بَعْدِهِ وَأَنْهُمْ صَامُوا لَرَؤْيَتِهِ وَافْطُرُوا
لَرَؤْيَتِهِ، وَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ الْمَشَايخِ بِبَطْلَانِ صِيَامِ مِنْ لَمْ يَرِدِ الْهَلَالِ
لِمُخَالَفَتِهِمُ الْجَمَاعَةُ وَلَوْ كَانُوا عَلَى خَطَأٍ وَأَنَّ عُلَمَاءَ كُلُّ بَلدٍ
هُمْ وَحْدَهُمُ الْمُنْوَطُونَ بِالْإِثْبَاتِ وَلَا عِبْرَةَ لِمَنْ صَامَ عَلَى فَتْوَى
رَؤْيَا عُلَمَاءَ مِنْ غَيْرِ الْبَلَدِ الْمُقِيمِ فِيهِ، وَأَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءِ .

أَكْلِ

إِلَيْهِ

الْأَكْلِ

وَالْأَكْلِ

الْإِمْسَاكُ احْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ . فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا
مُفْطَرَةٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ فَهُوَ مُفْطَرٌ .
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا لَيْسَ مُفْطَرَةٌ وَمِنْ قَالَ بِذَلِكَ شِيخُ
الْإِسْلَامِ أَبِي تَمِيمَةَ رَحْمَهُ اللَّهُ وَعَلَى ذَلِكَ؛ بِأَنَّهَا لَيْسَ أَكْلًا
وَلَا شَرَبًا، وَلَا بَعْنَى الْأَكْلِ وَالشَّرَبِ، وَالَّذِي أَرَى أَنَّ يَنْظُرَ
إِلَى رَأْيِ الْأَطْبَاءِ فِي ذَلِكَ إِذَا قَالُوا: إِنَّهَا كَالْأَكْلِ
وَالشَّرَبِ وَجَبَ إِلَيْهِ بِهِ وَصَارَ مُفْطَرًا، إِذَا قَالُوا: إِنَّهَا لَيْسَ مُفْطَرَةً .
يَعْطِي الْجَسْمُ مَا يَعْطِي الْأَكْلِ وَالشَّرَبِ فَإِنَّهَا لَا يَكُونُ مُفْطَرَةً .

مجموع فتاوى ابن عثيمين(٢٠٤/٢٠٩)

مَا حُكِمَ مِنْ حَقْنَةٍ فِي الْوَرِيدِ وَالْعَضْلِ أَثْنَاءَ النَّهَارِ
بِشَهْرِ رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ وَأَكْمَلَ صُومَهُ، هُلْ فَسَدَ صُومَهُ
وَوَجَبَ قَضاؤُهُ أَمْ لَا؟

الجواب: صُومَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْحَقْنَةَ فِي الْوَرِيدِ لَيْسَ مِنْ
جَنْسِ الْأَكْلِ وَالشَّرَبِ، وَهَكُذا الْحَقْنَةُ فِي الْعَضْلِ مِنْ بَابِ
أُولَى، لَكِنْ لَوْ قُضِيَ مِنْ بَابِ الْاحْتِيَاطِ كَانَ أَحْسَنَ.
وَتَأْخِيرُهَا إِلَى اللَّيلِ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا يَكُونُ أَوْلَى
وَأَحْوَطُهُ خَرْوَجًا مِنَ الْخَلَافِ فِي ذَلِكَ .

مجموع فتاوى ابن باز(١٥/٢٥٧)

فِي بَعْضِ الصِّيدِلِيَّاتِ بِخَارِخِ يَسْتَعْمِلُهُ بَعْضُ مَرْضَى الرَّبْوَ
فَهُلْ يُحُوزُ لِلصَّائِمِ استِعْمَالَهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؟

الجواب: اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْبَخَارِخِ جَائزٌ لِلصَّائِمِ، سَوَاءَ كَانَ
صِيَامُهُ فِي رَمَضَانَ أَمْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْبَخَارِخُ لَا يَصِلُ إِلَى الْمَعْدَةِ، وَإِنَّمَا يَصِلُ إِلَى الْقَصْبَاتِ الْمَوَاهِيَّةِ،

٤

مَا حَكِمَ الْحَقْنَةُ الشَّرْجِيَّةُ الَّتِي يَحْقُنُهَا الْمَرِيضُ وَهُوَ صَائِمٌ؟
الجواب: الْحَقْنَةُ الشَّرْجِيَّةُ الَّتِي يَحْقُنُهَا الْمَرِيضُ فِي الدِّبْرِ ضَدِّ

٢

فتتفتح لما فيه من خاصية، ويتنفس الإنسان تنفساً عادياً بعد ذلك، فليس هو بمعنى الأكل ولا الشرب، ولا أكلولا شرباً يصل إلى المعدة. ومعلوم أن الأصل صحة الصوم حتى يوجد دليل يدل على الفساد من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس صحيح.

مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢١٠/١٩)

استعمال الأكسجين في نهار رمضان شخص به مرض الربو ولا يستطيع قراءة القرآن إلا باستعمال الأكسجين فهل يستعمله في نهار رمضان؟

الجواب: إذا كان استعماله للأكسجين ليس بضروري، فالأحسن أن لا يستعمله، والصائم لا يلزمه أن يقرأ القرآن حتى نقول: إنه يستعمله ليقرأ القرآن، لكن بعض المصابين بهذا المرض يقول: إنني لا أستطيع أن أدع استعماله، وإذا لم يستعمله أخشى على نفسي ويخنق نفسه. فنقول: لا بأس أن تستعمل هذا الأكسجين؛ لأنه حسبما يلغا لا يصل إلى المعدة، وإنما يصل إلى أفواه العروق التي تتفتح ليسهل النفس، وإذا كان كذلك فلا حرج فيه، لكن هناك نوعاً من الحبوب يعطى لأصحاب الربو، وهي عبارة عن كبسولة فيها دقيق، ولها آلية تضغط ثم تنفجر في نفس الفم، وينتشر هذا الدقيق بالريق، فهذا لا يجوز استعماله في الصيام الواجب، لأنه إذا احتطل بالريق وصل إلى المعدة، وحينئذ يكون مفطراً فإذا كان الإنسان مضطراً إلى استعماله فإنه يفطر ويقضى بعد ذلك، فإن كان مضطراً إليه في جميع الوقت فإنه يفطر ويغدو فيطعم عن كل يوم مسكتيناً، والله أعلم.

مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢١٢/١٩)

٥

هناك من يصوم ويؤدي بعض العبادات، ولكنه لا يصلى، فهل يقبل صومه وعبادته؟

الجواب: الصحيح أن تارك الصلاة عمداً يكفر بذلك كفراً أكبر وبذلك لا يصح صومه ولا بقية عباداته حتى يتوب إلى الله سبحانه؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِيطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأنعام الآية ٨٨] وما جاء في معناها من الآيات والأحاديث، وذهب جمع من أهل العلم إلى أنه لا يكفر بذلك كفراً أكبر، ولا يبطل صومه ولا عبادته إذا كان مقراً بالوجوب، ولكنه ترك الصلاة تساهلاً وكسلاماً، وال الصحيح القول الأول، وهو أنه يكفر بتتركها كفراً أكبر إذا كان عامداً، ولو أقر بالوجوب؛ لأدلة كثيرة، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: (بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة) خرجه مسلم في صحيحه من حديث حابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ولقوله صلى الله عليه وسلم: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) خرجه الإمام أحمد وأهل السنن الأربع بإسناد صحيح من حديث بريدة بن الحصيب الإسلامي رضي الله عنه.

وقد بسط العلامة ابن القيم رحمه الله القول في ذلك في رسالة مستقلة في أحكام الصلاة وتركها، وهي رسالة مفيدة تحسن مراجعتها والاستفادة منها.

مجموع فتاوى ابن باز (١٧٦/١٥)

هل يؤمر الصبيان بالصوم دون الخامسة عشرة كما في الصلاة؟

الجواب: يؤمر الصبيان الذين لم يبلغوا بالصوم إذا أطاقوه، كما كان الصحابة رضي الله عنهم يفعلون ذلك بصبيانهم،

٦

يتبع

مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٢٦/١٩)

٧

وقد نص أهل العلم على أن الولي يأمر من له ولاية عليه من الصغار بالصوم، من أجل أن يتمنوا عليه ويألفوه، وتنطبع أصول الإسلام في نفوسهم حتى تكون كالغريرة لهم. ولكن إذا كان يشق عليهم أو يضرهم فإنهم لا يلزمون بذلك، وإنني أتبه هنا على مسألة يفعلها بعض الآباء أو الأمهات وهي منع صبيانهم من الصيام على خلاف ما كان الصحابة رضي الله عنهم يفعلون. يدعون أنهم يمنعون هؤلاء الصبيان رحمة لهم وإشفاقاً عليهم، والحقيقة أن رحمة الصبيان أمرهم بشرع الإسلام، وتعويدهم عليها، وتلقيهم لها فإن هذا بلا شك من حسن التربية وتمام الرعاية. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (إن الرجل راع في أهل بيته ومسؤول عن رعيته) [البخاري ومسلم].

مجموع فتاوى ابن عثيمين (٨٣/١٩)

هناك رجل مريض بمرض القلب، ولا يعمل عنده إلا جزء بسيط يحتاج إلى الدواء باستمرار، يعني تكريباً كل ثمان ساعات أو ست ساعات فهل يسقط عنه الصوم؟

الجواب: يسقط عنه الصوم، ويطعم عن كل يوم مسكتيناً، إن شاء أعطى المساكين كل مسكتين ربع صاع من الأرز، وإن جعل معه لحماً فهو أحسن، وإن شاء عشاهم في آخر ليلة من رمضان، أو غداهم في يوم آخر في الفطر، كل ذلك جائز.

مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٢٦/١٩)

٧

اللجنة الدائمة للإفتاء
العلامة عبدالعزيز بن باز رحمه الله
العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله



فتاویٰ رمضان

